سياسات الإعلام والاتصال في الأردن
((ورقة أولية مقترحة))

مشروع مقدم إلى: المجلس الأعلى للإعلام حزيران -2002 **عَمّان - الأردن**

سياسات الإعلام والاتصال في الأردن
((ورقة أولية مقترحة))

د. صـــالح خليـل أبو أصـــبع

المقدمة:

انطلاقا من المبادئ التي أقرها الدستور التي تكفل حقوق المواطنين والمساواة بينهم في المواد السادسة والسابعة والثامنة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة وانطلاقا من المبادئ التي أقرها الميثاق الوطني والقوانين الإعلامية التي تنظم وسائل الإعلام وقانون المجلس الأعلى للإعلام فإن إرساء سياسات الإعلام والاتصال في المملكة سترتكز على المبادئ والثوابت الواردة في المادة (7) من قانون المجلس الأعلى للإعلام وترتكز على مهامه ومسؤولياته المنوطة بتحقيق أهدافه الواردة في المادة (8) من القانون نفسه.

وتتمثل فيما يلي :-

أولا: المبادئ والثوابت الواردة في قانون المجلس الأعلى للإعلام

أ- الإيمان بالله والانتماء للوطن والولاء للملك والتمسك بقيم الإسلام والعروبة.

ب- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى والرسالة الهاشمية وتوعية المواطنين بتراثها ودورها الحضاري.

ج- الالتزام بأحكام الدستور والاسترشاد بمبادئ الميثاق الوطني في ضمان حرية التعبير عن الرأي وتعزيز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية.

د- تعزيز مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون.

هـ- توفير المناخ للإبداع الفكري والفني والعلمي والثقافي.

و- احترام عقل الإنسان وكرامته وعدم المس بحريته أو الاساءة لحياته الخاصة والحرص على المصداقية في إظهار الحقيقة.

ز- تأكيد حرية تداول المعلومات ونقل الاخبار بما لا يمس أمن الوطن ومصالحه العليا وفقا لأحكام القوانين المعمول بها.

ح- تنمية الحس الوطني والإنساني لدى المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته.

المهام والمسؤوليات الواردة في قانون المجلس الأعلى للإعلام التي تسهم في تحديد السياسات وهي على النحو التالي:-

أ- تشجيع تعدد الهيئات والمؤسسات الإعلامية وتأكيد استقلاليتها وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار لاستقطاب القطاع الخاص في مختلف الأنشطة والمجالات الإعلامية.

ب- تعزيز دور الإعلام في بناء الأسرة وترابطها باعتبارها الركيزة الأساسية للمجتمع الأردني.

ج- نقل صورة الأردن المشرقة ودوره القومي والإسلامي والدولي بواسطة وسائل الإعلام المختلفة.
هـ- تعزيز دور الإعلام في مجالات التوجيه التثقيفي وتأكيد أهمية قنوات الاتصال الإعلامي والثقافي والمعرفي للمواطنين لتوعيتهم بما يشهده العالم من تحولات لمواكبة التطورات العلمية والتقنية والمهنية المعاصرة والانفتاح على الثقافات العالمية.
و- تعميق الوعي الوطني والقومي والإنساني.
ز- ترسيخ قيم المجتمع الأردني المعبر عن أصالة شعبه وصلته بالأمة العربية ودوره في النهضة القومية.
ح- رفع الروح المعنوية لدى أفراد الشعب وتقوية عزيمتهم في تحمل مسؤولياتهم بالمشاركة في إنجازات الوطن وحماية مصالحة وقيمه.
ط- توثيق الصلة بين الأردنيين المقيمين خارج المملكة ووطنهم واطلاعهم على إنجازاته.

السياسات الإعلامية والاتصالية الأردنية على المستوى الوطني والقومي والعالمي

أولاً: المفهوم: السياسات الإعلامية والاتصالية هي:

((الأسس والقيم والمعايير التي تسعى إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية وفق مراحل زمنية. ويسير على هديها النشاط الإعلامي والاتصالي في سياق سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي محدد، بهدف تحقيق أفضل العوائد التنموية الممكنة للدولة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا)).
أما الخطة الإعلامية والاتصالية فهي:
((برنامج مرحلي – على المدى طويل أو القصير - يهدف إلى تحقيق السياسات الإعلامية والاتصالية باستخدام أمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة في سياقها المجتمعي والقومي والدولي.))

ثانيا: هدف السياسة الإعلامية:

تهدف السياسة الإعلامية إلى ما يلي:
1- إغناء شخصية المواطن وثقافته ووعيه وتعزيز انتمائه وهويته القومية وتحصينه من الاستلاب الثقافي.
2- تحقيق مشاركة المواطن الإعلامية وتكريس حرية التعبير والحق في الاتصال لديه كمقومين أساسين لتعزيز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية.
3- تحقيق التكامل بين وسائل الإعلام المختلفة الحكومية والخاصة لتصبح إعلام دولة لا إعلام حكومة.
4- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية.

5- الإسهام في التنمية الشاملة المستدامة
6- دخول عالم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخدام الوسائط المتعددة و مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة في مجالاتها والاستفادة منها بما يحقق انتشار أكبر للإعلام لضمان وصول الرسالة الإعلامية إلى جماهيرها المستهدفة داخل الوطن وخارجه.
7- تحقيق الوعي الاتصالي والرؤية النقدية لدى المواطنين
8- استيعاب متطلبات العولمة والانفتاح على حضارات الشعوب الأخرى والموازنة بين الانفتاح والخصوصية الثقافية مما يعزز المضمون القومي المرتبط بتراث الأمة العربية وقيمتها الروحية.
9- الإسهام بدور ايجابي في التنشئة الاجتماعية للأطفال.
10- تحقيق التوازن في وظائف الإعلام.
11- تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في الإعلام.
12- تعزيز اللغة العربية كأداة للتواصل ووعاء للثقافة العربية.
13- تحقيق أداء إعلامي ذي مستوى فني متميز.
14- زيادة الإنتاج الإعلامي الأردني وتحقيق أعلى نسبة من البث الإعلامي الأردني والعربي في الإذاعتين المسموعة والمرئية.
15- تحقيق صوت إعلامي مسموع عربيا ودوليا.

ثالثا: سياسات الإعلام والاتصال على المستوى الوطني

يسعى الأردن إلى وضع السياسات الإعلامية اللازمة لتحقيق خطة التنمية الوطنية وذلك في المجالات التالية:

أ. الأسس:- الانتماء والولاء والتمسك بالقيم المنطلق الأساسي للإعلام الأردني و الركيزة الفكرية والروحية الرئيسية له يتمثل بالإيمان بالله والانتماء للوطن والولاء للملك والتمسك بقيم الإسلام والعروبة والعادات والتقاليد العربية الحميدة.

2 - الشخصية الثقافية العربية المنفتحة

تأكيد الشخصية العربية ببعدها القومي - باعتباره أساسا فكريا وروحيا ترتكز عليه المبادئ الرئيسية للسياسة الإعلامية والاتصالية - يستلزم صيانة التراث العربي وإحيائه ونقله للأجيال مما يسهم في بناء الشخصية القومية بدون انغلاق، وبالتفاعل المبدع مع الثقافات والحضارات الأخرى، ولا ينفصل تأكيد الذاتية الثقافية عن القيم المرتبطة بتراث الأمة العربية وعناصره الثقافية الأخرى. دون التجاهل أو الغض من الدور الأساسي للدين والقيم الروحية في وجود الأمة العربية وتراثها وحياتها المعاصرة.

3 - استخدام اللغة العربية في الوسائل الإعلامية والاتصالية

استخدام اللغة العربية في الوسائل الإعلامية والاتصالية والحفاظ عليها وصيانتها يعد من العناصر الأساسية في تكوين الشخصية العربية واستمرار ثقافتها العربية ووسيلة التعبير عن الذات القومية و الحفاظ على التراث.

4 - تكامل وظائف وسائل الإعلام والاتصال وتوازنها في المجتمع

للاتصال مجموعة متكاملة من الوظائف تحقق العديد من التأثيرات والنتائج المتنوعة سواء على مستوى الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع، ولا يمكن النظر الى وظيفة ما منها باعتبارها الأساس، ومن ثم التركيز عليها على حساب الوظائف الأخرى، وعلى وسائل الإعلام والاتصال إدراك ما لجميع الوظائف من أهمية مجتمعية تستدعي التكامل والتوازن في استخدام الوظائف التالية:

*** وظيفة الإخبار:**

وهي وظيفة تتمثل بنقل الأخبار سواءً أكانت محلية أو إقليمية أو دولية، ومهما كان نوعها اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو فنية، وذلك لمتابعة ما يجري للمرء في عالمه الصغير والكبير. وتهدف الأخبار إلى تزويد الإنسان بالمعلومات المستجدة التي تصله بالعالم الخارجي غير الشخصي.

*** وظيفة الإعلام والتعليم:** الإعلام والتعليم وظيفتان متكاملتان. تقوم الوظيفة الأولى بتزويد المرء بالمعلومات والمواد الثقافية التي يفيد منها المرء في حياته فكرياً أو مادياً أو اجتماعياً، أو تقدم له معلومات تكسبه مهارات جديدة أو تعزز تكوينه الثقافي.

وتقوم وظيفة التعليم بتقديم نوع من المعلومات المنهجية التي تستخدم لتدعيم عملية التعليم الرسمي مثل برامج الإعلام التربوي أو تعليم الكبار.

*** وظيفة ترابط المجتمع ونقل تراثه:**

تتم التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية والدينية عن طريق الاتصال مما يقود الى تماسك المجتمع، فهو الذي يجعل الأسرة متماسكة، ويربط أفراد المجتمع بعضهم بالبعض الآخر، ويربط الشعب بحكومته. ومن خلال نقل تراث الشعب - قيمه وعاداته وتقاليده ولغته - يقوم الاتصال بأهم وظيفة له إذ يُمكن شعباً ما من أن يمتلك خصائصه المميزة، وتجعله كذلك قادراً على تحقيق ترابطه وحفظ تماسكه ووحدتـه. إن أقنية الاتصال ضرورية لاستمرارية ترابط المجتمع، والحفاظ على كيانه، ومعتقداته، وحماية فلسفته، وتوحيد أفراد المجتمع، لتحقيق آمالهم، وأهداف مجتمعاتهم.

*** وظيفة الترفيه:**

لا تقل الوظيفة الترفيهية للاتصال أهمية عن الوظائف الأخرى، وهي من أقدم الوظائف التي عرفها الإنسان للاتصال. لا يمكن للمرء أن يعيش حياته دون ان يجد وسيلة يخفف بها من متاعبه، و يجد فيها ما يُسرّي عن نفسه، ولذلك كان الغناء والرقص والنكتة واللعب والدراما وغيرها كلها أشكال ترفيه أساسية للإنسان منذ وجد.

إن وظيفة الترفيه أساسية لتحقيق العديد من الإشباعات النفسية والاجتماعية للناس، ولازالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات في أي مجتمع كان، ولكن هذا يستدعي أن يكون هناك توازن بين وظائف الاتصال فلا يغلَب الترفيه على الوظائف الأخرى، كما يلاحظ في برامج معظم المحطات الإذاعية والتلفزيونية العربية.

*** وظيفة الرقابة « أو الرقيب العمومي »:**

تمثل هذه الوظيفة أحد الدروع الأساسية لحماية المجتمع وصيانته من الفساد والمخالفات وإساءة استخدام السلطة. لأنها تمثل عوناً للحكومة في كشف أشكال الفساد، التي يمكن أن تحدث،والتعرف على احتياجات أفراد المجتمع ومشكلاتهم، كما أنها تلعب دوراً أساسياً للدفاع عن مصالح الناس. وتعتبر هذه الوظيفة أكثر إلحاحاً وأهمية في دول العالم الثالث، حيث تحتاج هذه الدول إلى تعبئة جهودها الوطنية من أجل التنمية، وهذا يستدعي كشف كل المعوّقات وأشكال الفساد والمحاباة والمحسوبية، وعدم الكفاءة، والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها. إن وظيفة الرقيب العمومي وظيفة أساسية لتقدم المجتمعات، وللتعبير عن الروح الديمقراطية البنّاءة في أي مجتمع كان.

*** الإعلان والترويج:**

يعتبر الإعلان من الوظائف الأساسية للاتصال في المجتمعات الحديثة. ويقوم الإعلان بتقديم عدة خدمات: فهو يخدم المستهلك، ويخدم المعلن صاحب السلعة، ويخدم الوسيلة الإعلامية التي أعلن فيها، ويقدم خدمة لتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية الوطنية والعالمية، إلا أن له تأثيرات سلبية تتمثل في تشجيع الروح الاستهلاكية، وتكوين عادات شرائية في مجتمعات تستهلك سلعاً تستوردها ولا تنتجها،، وتقوم في الإنفاق على كماليات يمكن الاستغناء عنها، مما يثقل ميزانيات الأفراد وميزانية الدولة ويؤدي ذلك إلى عجز في ميزانية المدفوعات في تلك الدول ذات الطبيعة المستهلكة غير المنتجة.

*** تكوين الآراء والاتجاهات(ترتيب الأولويات):**

من الوظائف العامة والرئيسية التي تؤديها وسائل الاتصال الجماهيرية، وظيفة تكوين الآراء والاتجاهات لدى الأفراد والجماعات والشعوب إذ أن لها دورها الهام في تكوين الرأي العام. وإذا كانت هذه الوظيفة لا يمكن عزلها عن بعض الوظائف الأخرى، مثل وظيفة الإخبار، ووظيفتي الإعلام والتعليم، الا أنها تمتاز بخصوصية تكمن في هدفها، والتي تُعنى بتشكيل الآراء والاتجاهات لدى الجمهور. ومن ثم تدخل الدعاية والعلاقات العامة وتكوين الرأي العام ضمن هذه الوظيفة.

وأما وظيفة ترتيب الأولويات (وضع الأجندة Agenda Setting) فهي تكنيك خاص يستخدم لتكوين الآراء وترتيب الموضوعات لدى الجمهور حسب أولوياتها تبعاً للتركيز الذي تلقاه من قبل وسائل الإعلام.

*** الوظيفة التخديرية:**

وهي وظيفة سلبية ومعيقة تدل عملياً على اختلال وظيفي لدور وسائل الإعلام في المجتمع، وذلك عن طريق زيادة تدفق مستوى المعلومات للجمهور، حيث يتحول طوفان المعلومات-التي تصل أعدادا كبيرة من الناس - إلى جرعات سلبية من المعلومات التي تُحوّل معرفتهم إلى معرفة سلبية تحول دون أن يصبح للبشر نشاطات ذات مشاركة فعالة نشيطة.

5 - إعلام للدولة لا للحكومة

الأساس في وسائل الإعلام أن تعبر عن المجتمع حكومة وشعبا ويصبح من الضروري الحد من السيطرة الحكومية على وسائل الاتصال المختلفة لتصبح وسائل الإعلام هي إعلام الدولة لا الحكومة، و هذا سيعزز دور الأفراد والجماعات والمؤسسات والتنظيمات المختلفة والهيئات القائمة- في إطار القوانين والمواثيق المهنية الخاصة بالاتصال- في القيام باتصال فاعل ذي اتجاهين قادر على خدمة المجتمع .

وسيعزز مثل هذا التوجه التنسيق والتكامل الإعلامي والاتصالي مع المؤسسات الحكومية والخاصة في المجالات الحيوية التي تهم المجتمع الأردني مثل وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم العالي والتنمية الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الاتصالات الخ وذلك لتحقيق التنمية الشاملة.

6- دور فعال للإعلام والاتصال في التنمية الشاملة والمستدامة

تقوم السياسات الإعلامية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الأردن على مبدأ إدماج الإعلام والاتصال في خطط التنمية وإعطائهما دورا هاما عن طريق:

توعية أفراد المجتمع بأهمية خدمة المجتمع المحلي والاستمرار في العيش في الريف وعدم الهجرة إلى المدينة، وكذلك بتوعية الجمهور بأهمية العمل كقيمة اجتماعية ودينية -مهما كان نوع المهنة أو الحرفة- وتحفيز العمل التطوعي والإسهام في تعليم الكبار والقضاء على الأمية التعليمية والإلكترونية والثقافية. والاهتمام بالفئات ذات الحاجة إلى رعاية خاصة وهي فئة المعوقين وفئة الأطفال وفئة المسنين. وتوعية الجمهور للمحافظة على البيئة وحمايتها وترشيد استخدام المياه والطاقة والمنتجات النفطية واستخدام الخدمات والمنافع العامة.

7 - تنمية القوى البشرية الإعلامية والاتصالية

يعتبر تنمية الموارد البشرية في قطاع الإعلام ووضع الخطط الوطنية اللازمة لتدريب وتأهيل العاملين فيه أساسيا لتقدم الإعلام الأردني . ويجب التركيز على استخدام القوى البشرية الوطنية المدربة في المرافق الإعلامية بما يتناسب مع متطلبات التنمية والتحديات التي تواجهها وبما يتناسب مع حاجيات المجتمع الجديدة. ويتطلب ذلك:

* تقديم برامج ومناهج إعلامية جامعية ملائمة للثورة الاتصالية ومستجيبة لتحدياتها.

* تطوير مهارات العاملين في مجال الإعلام الأردني من خلال العناية النوعية في التدريب بالتركيز على التقنية المتطورة مع ربط مخرجات التعليم والتدريب مع الاحتياجات الفعلية للسوق المحلي والعربي.
* توجيه أعداد مناسبة للتعليم الفني والمهني الإعلامي الأردني لتخريج حرفيين مؤهلين قادرين على التعامل مع تقنيات الاتصال الحديثة والمتسارعة.
* فتح مجالات العمل الإعلامي للمرأة الأردنية في جميع المجالات والمستويات كافة.
* توفير الفرص للمبدعين الأردنيين ووضع حوافز مشجعة لهم.
* الإفادة من الكوادر الإعلامية الأردنية المؤهلة والتي تعمل في وسائل الإعلام العربية والأجنبية.
* نشر الثقافة الإعلامية بين الناس والشروع بها منذ المراحل المبكرة في المدارس.

8- تنمية البنية التحتية للإعلام والاتصال في المملكة

نظرا للتطور السريع والمستمر في تكنولوجيا الاتصال والمنافسات الشديدة بين وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية تصبح تنمية البنية التحتية للإعلام والاتصال في المملكة ضرورة ملحة ومستمرة لمختلف قطاعات الإعلام والاتصال، بغية دعمها وتطويرها ورفع كفاءتها للمساهمة في التنمية الشاملة بأركانها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهذا يستلزم ما يلي:

* دراسة الاحتياجات التكنولوجية والموارد المالية والفنية والمادية في مجالات الإعلام والاتصال وتدبير الموارد الضرورية لتنفيذ البرنامج وتنمية الإعلام والاتصال.

* تشجيع عقد اتفاقيات للتعاون الثنائي والإقليمي والعربي في مجال الإعلام والاتصال، في مجال تصنيع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أو إنتاج المواد اللازمة لأشرطة الفيديو أو غير ذلك . وتبادل الخبرات وفي مجال تقنيات الإنتاج البرامجي المشترك بين هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية والفضائيات في الوطن العربي.

وتقوم سياسة الاستثمار في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتنمية البنية التحتية للإعلام والاتصال وذلك عن طريق اللحاق بركب التكنولوجيا النامية في المجالات التالية:

* **استخدام الكمبيوتر والمعلومات الرقمية Digital والبث الرقمي**: الحاجة إلى تحويل إشارات البث التلفزيوني التقليدي التماثلي Analog إلى إشارات رقميةDigital مما سيقود إلى ثورة في أسلوب التوصيل من حيث النوعية والسرعة والتكلفة والانتشار والتفاعل.. وهذا سيؤدي إلى اندماج الصوت والصورة والمعلومة في مكتبات ضخمة متاحة عند الطلب مع امكانية التفاعل معها.

* **استخدام الألياف الضوئية Fiber Optics:** مما سيزيد بشكل مذهل قدرات الطرق السريعة الإلكترونية للمعلومات التي تستطيع نقل الموجات الضوئية -دون عوائق- التي تحمل الصوت والصورة والبيانات بكفاءة عالية. فبإمكان خط ليفي بصري واحد بحجم شعرة الرأس مصنوع من الزجاج أو البلاستك أو من الفايبر نقل ستة ملايين مكالمة هاتفية متزامنة، أو مئة ألف قناة تلفزيونية.

* **نظام الحزمة الواسعة المدمجة (IBS):** الانتقال من الصناعات المستقلة نسبيا كصناعة الهاتف والكابل والإذاعة والتلفزيون والكمبيوتر والأقمار الاصطناعية، إلى خدمة شبكة مدمجة كاملة تقدم للمتلقي Full Service Network. وذلك باستخدام ما يعرف بأنظمة حزم الموجات الواسعة المتكاملة - المندمجة Integrated (IBS) Broadband Systems ونظام الحزمة الواسعة المدمجة IBS Integrated Broadband System أو ما يعرف بشبكة الحزمة الواسعة المدمجة Integrated Broadband Network(IBN)

و تعني هذه الخدمة أن الهاتف والمعلومات والصور مترابطة وذات منفذ واحد لمدى واسع من خدمات الاتصال، وكما أن هذه الشبكات ستتيح تقديم المعلومات والبيانات. ولاحتواء جميع هذه الخدمات فإن اتساع الحزمة التي تنقلها يكون ضروريا. إذ تمثل سرعة الاتصال وسعة الحزمة Band Width حجم قدرات النظام الاتصالي على نقل المعلومات والبيانات فكلما اتسعت الحزمة اتسعت إمكانياتها من حيث الحجم و سرعة الاتصال.

***الاتصال التفاعلي Interactive Communication :**

ستقود منظومة الحزمة الواسعة المدمجة إلى استخدام الوسائط المتعددة، وبحيث سيصبح متاحاً للمرء استخدام جهاز واحد كالهاتف المحمول لتحقيق عدة خدمات الهاتف والإنترنت واستقبال الراديو والتلفزيون بأسلوب الاتصال التفاعلي وهكذا نجد أن تقنيات عديدة في عالم الاتصال الرقمي أصبحت متاحة، مما يوفر وجود التلفزيون التفاعلي والواقع الافتراضي - التخييلي / وهولوجرافي وبث الروائح واللمس بالإضافة إلى استخدام البث التلفزيوني الفائق الوضوح High Definition TV مما يجعل الصور المبثوثة أكثر وضوحاً ونقاء مما توفره شاشات التلفزيون الحالية. وسيترتب على تطوير تكنولوجيا الاتصال أعباء اقتصادية كبيرة.

9 - تنمية القطاع الخاص في مجال الإعلام والاتصال

سياسة فتح المجال لتعدد الهيئات والمؤسسات الإعلامية وتأكيد استقلاليتها تقوم على إعطاء القطاع الخاص الفرصة للإسهام بفاعلية للاستثمار في مجال الإعلام والاتصال وذلك بتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار لاستقطاب القطاع الخاص في مختلف الأنشطة والمجالات الإعلامية وعبر تشجيع الحكومة لهذا القطاع على التفاعل الإيجابي مع سياساتها الإعلامية وذلك عن طريق:

* العمل على زيادة التسهيلات للمشاريع الإعلامية التي تتوفر فيها منفعة المصلحة العامة والخدمات إعلامية متميزة ، والمقومات الاقتصادية الناجحة من حيث حسن الأداء وتخفيض كلفة التشغيل وإتاحة الفرص لعمل المواطنين وتطوير مهاراتهم.
* إعطاء القطاع الخاص الفرصة لتشغيل وإدارة وصيانة بعض المرافق التي تديرها الدولة
* وتشجيع اندماج الشركات الإعلامية الصغيرة في شركات كبيرة تكون قادرة على المنافسة والاستمرارية في ظل ما صار يعرف في حقل الاتصال (بتجمع خدمات الاتصال للمنافسة الحرة).

10 - التنسيق والتكامل بين المؤسسات الإعلامية والاتصالية والمؤسسات المجتمعية الأخرى لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من النشاط الاتصالي على مستوى المجتمع- دون هدر لجهود الطاقات البشرية والموارد المادية والفنية - فإن ذلك يستدعي العمل على بناء سياسة إعلامية واتصالية محددة وشاملة ومتكاملة على المستوى الوطني ،وذلك بالتنسيق بين وسائل الاتصال الجماهيري الرسمية والخاصة –من مؤسسات الصحافة والإذاعة والتليفزيون والإنترنت والسينما ودور النشر – وبين المؤسسات التعليمية والبحثية والتدريبية والوزارات المعنية بالاتصال المباشر بالجمهور عبر أجهزة اتصالية خاصة- كأجهزة الإرشاد الزراعي والصحي والاجتماعي وإدارات العلاقات العامة- ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والإنتاج الإعلامي والمؤسسات الصحفية ودور النشر وأقنية المعلومات، بالإضافة إلى التنظيمات المهنية والمنظمات غير الربحية والتنظيمات السياسية.

11 - **التخطيط العلمي للإعلام والاتصال**

اعتماد السياسة الإعلامية العربية لمبدأ التخطيط العلمي بعيد المدى أساسي لتحقيق أهدافها ونجاحها، وهذا يحتاج إلى وضع خطة إعلامية استراتيجية مرفقة بخطط عمل مرحلية . ويعتمد ذلك على ما يمكن أن تسهم به مراكز البحوث والجامعات المحلية والعربية والدولية التابعة للألكسو والإيسسكو واليونسكو والإفادة من برامجها وخبراتها.

ب: مجال القيم:

1 - الحق في الاتصال:

يستند هذا الحق إلى الدستور والميثاق الوطني والشرائع السماوية والتشريعات الدولية كالميثاق العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد على ((الحق الطبيعي للفرد في الاتصال)) الذي بات يعني حقه في أن((يَعلَم)) ((ويُعَلم)) وأن ((يعبر عن نفسه)) وأن ((يجتمع)) بالآخرين وأن يكون له ((حق الرد والتصحيح)) ((وحق الانتفاع)) ((وحق المشاركة)).

فلكل فرد الحق في الحصول على المعلومات والتعبير عن آرائه وأفكاره، وإجراء الحوار مع الأفراد الآخرين، ولكل جماعة الحق في التعبير عن نفسها، وتكوين ثقافتها وتقاليدها، وعاداتها، والاطلاع على ثقافات الشعوب الأخرى وتقاليدها، وفهم تجاربها والاستفادة منها، والتعاون معها من أجل تقدم الحضارة الإنسانية وتحقيق سعادة البشر أفرادا وجماعات.

وحق الانتفاع بوسائل الاتصال والمعلومات يتيح لجميع أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وتنظيماته تعميم هذا الحق دون تمييز، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة في العملية الاتصالية، بحيث يصبح للأفراد والجماعات والمؤسسات والتنظيمات المختلفة دورا فاعلا لا يقتصر على مجرد التلقي للرسائل الإعلامية والاتصالية ، بل تصبح العملية الاتصالية علاقة تفاعلية بين طرفين لتقود إلى مشاركة إيجابية في العملية الاتصالية مما يسهم في العملية التنموية.

2 - **حرية الإعلام والاتصال والمسئولية الاجتماعية**

التأكيد على حرية العمل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير هو الضمان الأول لفاعليته ومصداقيته، ولاطلاق ملكات الإبداع الفني والفكري، ولأن تصبح وسائل الإعلام والاتصال منبراً لتبادل التعليقات والنقد مما يفسح المجال للتعبيرعن الرأي والرأي الآخر والتعرف على مشاكل الناس وهمومهم.

وتتكامل في هذا الإطار الحرية مع المسؤولية الاجتماعية، ومن سبل تحقيقها التمكن من الوصول الكامل إلى المعلومات، وتوفير الضمانات لحماية العاملين بالإعلام والاتصال ، بما يكفل استمرارهم في عملهم، وعدم مضايقتهم فيه أو الضغط عليهم، وعدم حرمانهم من العمل الإعلامي نتيجة الاختلاف في الرأي، وإعطائهم الحوافز المادية والمعنوية التي تتناسب مع مسؤولياتهم. مما يحول دون تسرب الكفاءات الإعلامية للخارج.

3 – الشمولية:

تعني الشمولية تحقيق أكبر قدر ممكن من تغطية الموضوعات المطروحة للنقاش والاستقصاء الذكي للأحداث اليومية في سياق يعطيها معنى، وذلك بتعدد مصادر المعلومات. مما يوفر فرصا لإبراز صورة ممثلة للجماعات التي يتشكل منها المجتمع، ومما يسمح بعرض أهداف المجتمع وقيمه.

4 - الصدق والدقة والموضوعية:

من معايير أداء وسائل الإعلام التزامها بالصدق والدقة والموضوعية في معالجة الأخبار ونقل الموضوعات، ويحب أن تخلو الرسائل الإعلامية من التحيز والخداع والكذب لما لها من تأثير سلبي على الجمهور وعلى المؤسسات الإعلامية التي ستفقد جمهورها إذا لم تلتزم بالصدق والموضوعية إذ بات الوصول إلى الحقيقة أمرا ميسورا في ظل المنافسات وسهولة الحصول على المعلومات عبر الإنترنت.

5 – الإنصاف واحترام الخصوصية:

لتقييم أداء وسائل الإعلام وانسجاماً مع متطلبات حقوق المرء في الاتصال والحرية فإن للمرء حقه في احترام حياته الخاصة ومعاملته بإنصاف من قبل وسائل الإعلام والاتصال.

6 – حقوق الملكية الفكرية والتأليف:

السعي نحو الحفاظ على حقوق المرء واستحقاقات الملكية الفكرية وحقوق التأليف الإبداع وأن تكون هذه الحقوق مصانة بحكم القانون المحلي والعربي، كما هي مصانة في المواثيق الدولية.

ج. مجال المعايير:

1 -تدفق الاتصال وحرية تداول المعلومات ونقل الأخبار:

حرية تدفق الاتصال هي تأكيد على حرية تداول المعلومات ونقل الأخبار للمؤسسات والجماعات والأفراد بما لا يمس أمن الوطن ومصالحه العليا وفقا لأحكام القوانين المعمول بها. كمواجهة التفاوت الإعلامي والاتصالي في مختلف المجالات، وضمان التدفق المتوازن للأنباء والمعلومات بين الأمم، وربط الحرية الإعلامية بالمسؤولية وحمايتها، مع احترام التقاليد والمبادئ والخصوصية الثقافية والقومية الشعوب الأخرى. ويوفر التدفق الحر للمعلومات - وخصوصا مع التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال - مصادر للمعلومات جديدة عديدة ومتنوعة كالإنترنت، مما يخلق الفرصة لمصادر معلومات وأفكار هائلة يستطيع معها المتلقي الحصول على ما يريده منها دون رقابة أو دون أي شكل من أشكال السيطرة التقليدية ويقود التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي والثنائي لسد الفجوات في مجال تدفق الأخبار والمواد الإعلامية والثقافية والمعلومات

2 - التوزيع المتوازن لوسائل الإعلام والاتصال في المجتمع الأردني:

يرتبط حق ممارسة الاتصال ارتباطا وثيقا بحرية الفرد والجماعة وإيجاد الظروف المناسبة ليتسنى للفرد والجماعة ممارسته. واحترام هذا الحق يقود - بغض النظر عن العوامل الاقتصادية- إلى العمل على التوازن في توزيع وسائل الإعلام والاتصال داخل المملكة مما يسد حاجة التوزيع الجغرافي للسكان، وحاجة المستويات الاجتماعية والأقليات الدينية والعرقية، والثقافات المختلفة.

ولذا لابد من توفير وسائل الإعلام والاتصال المناسبة التي تخدم المجتمعات المحلية من أبناء الريف والبادية، بما يوفر فرص التعبير لهم وذلك أسوة بالخدمات الإعلامية والاتصالية المتوفرة في مجتمع المدينة. وذلك كله وفق ما تحدده الإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

3 - المرونة في اصدار وتعديل التشريعات والقوانين الإعلامية والاتصالية:

إعادة النظر في التشريعات الإعلامية على ضوء تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وذلك بوضع النظم التي تكفل القدر المناسب من المشاركة الإيجابية من جانب المساهمين في أنشطة الاتصال المختلفة، تخطيطا وإعدادا وتنفيذا لها.

وفي حدود ما يستلزمه قواعد النظام العام- الأخلاقية والقانونية - يجب إلغاء القيود القانونية أو المادية التي تمنع الجمهور من الالتجاء إلى مصادر المعلومات سواء كانت محلية أم خارجية وبذلك تتاح لهم الفرصة لتكوين آرائهم ومواقفهم بطريقة لا تفرض عليهم بالإلحاح آراء معينة أو تمنع وصول آراء أو أفكار بديلة.
تحديث بعض القوانين والنظم البيروقراطية في الدولة، وبما يحفز الاستثمار الخارجي ويشجع القطاع الخاص للعمل بحرية ومرونة أكبر وبما يوفر ظروفا ملائمة للإبداع والتطوير.

3 - مرونة الإدارة الإعلامية:

تتحمل الحكومة مسؤوليات كبيرة في إدارة قطاع الإعلام والاتصال بشكل عام، من حيث إنشاء وتشغيل مرافق الإعلام والاتصال، باعتبارها أجهزة حكومية لها وظائف اجتماعية وسياسية وثقافية وترفيهية وفكرية قادرة علي تشكيل الرأي العام وصياغة عقل المواطن ووجدانه. وتسود أنماط الإدارة البيروقراطية المألوفة في المؤسسات الحكومية من المركزية الشديدة وعدم المرونة التي يمكن ان نجدها في القطاع الخاص ومن ثم يكون من الصعب على هذا النمط الإداري مواجهة التغييرات والتحولات المتسارعة في عالم اتصالي مفتوح الآفاق.

أما في حالة القطاع الخاص فيجب تخفيف سيطرة الحكومة المباشرة أو غير المباشرة والتخفيف من سلطتها القانونية في الرقابة وحق المنح والمنع أو غيرها من أشكال السيطرة

4 - تحقيق إشباعات واستخدامات الجمهور لوسائل الإعلام والاتصال:

تحقيق الإشباعات واستخدامات الجمهور من المعايير اللازمة لتقييم نجاح العملية الاتصالية، ويمكن النظر لاستخدام وسائل الإعلام والاتصال ا من زاويتين:

أ- من وجهة نظر المتصل الذي يطمح في توظيف وسائل الاتصال واستخدامها لتحقق مجموعة من الوظائف والأهداف الخاصة به والمتمثلة بجملة الوظائف التي أشرنا إليها في الأسس.

ب- ومن وجهة نظر المتلقي الذي يقوم باستخدام وسائل الاتصال والإعلام لتحقيق إشباعات تلبي حاجات خاصة لديه.

ويمكننا أن ننظر إلى استخدامات الأفراد لوسائل الاتصال والإعلام على ضوء حاجات الأفراد التي تحتاج إلى إشباع وهذه الحاجات هي:

أ- الحاجات المعرفية: Cognitive Needs وهي الحاجات المرتبطة بتقوية المعلومات والمعرفة وفهم بيئتنا وهي تستند الى الرغبة في فهم البيئة والسيطرة عليها وهي تشبع لدينا حب الاستطلاع والاكتشاف.

ب- الحاجات العاطفية Affective Needs وهي الحاجات المرتبطة بتقوية الخبرات الجمالية، والبهجة والعاطفة لدى الأفراد ويعتبر السعي للحصول على البهجة والترفيه من الدوافع العامة التي يتم إشباعها عن طريق وسائل الإعلام.

ج- حاجات الاندماج الشخصي:Personal Integrative Needs وهي الحاجات المرتبطة بتقوية شخصية الأفراد من حيث المصداقية، والثقة، والاستقرار، ومركز الفرد الاجتماعي، وتتبع هذه الحاجات من رغبة الفرد في تحقيق الذات.

د- حاجات الاندماج الاجتماعي: Social Integrative Needs وهي الحاجات المرتبطة بتقوية الاتصال بالعائلة والأصدقاء، والعالم. وهي حاجات تنبع من رغبة الفرد للانتماء.

هـ- الحاجات الهروبية Escapist Needs وهي الحاجات المرتبطة برغبة الفرد في الهروب، وإزالة التوتر، والرغبة في تغيير المسار اليومي للحياة.

5 - أولوية المنتجات الإعلامية المحلية والعربية وتشجيعها:

التبعية الإعلامية للشمال واضحة من خلال الاعتماد الكبير جدا على المصادر الأجنبية التي تسد النقص في الإنتاج المحلي والعربي من المنتجات الإعلامية وصناعة المعلومات، و ينطبق هذا على جميع وسائل الإعلام وخصوصا التليفزيون والسينما والإنترنت . ويرجع ذلك إلى ضعف الإمكانيات المادية أو الفنية أو البشرية أو جميعها-على الرغم من حجم السوق العربي - وكثيرا ما يؤدي هذا الوضع إلى غرس قيم وأنماط سلوكية وتطلعات غير مرغوبة والخشية من هيمنة القيم الغربية .

6 - الهدف الإعلامي:

الربط بين ممارسات الاتصال وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف الإفادة من النشاط الاتصالي لحفز المواطنين على المشاركة السياسية والدخول في عمليات التحديث وتبني القيم وأنماط السلوك الملائمة لتحديث المجتمع ودخوله عصر المعلومات الإلكترونية .

7 - إعلام محترف:

يتوقع الجمهور -قارئا أو مستمعا أو مشاهدا- أن يتعرض لرسائل ذات نوعية جيدة من حيث المضمون والأسلوب والشكل الفني، ولذا يجب أن يُعدّها إعلاميون محترفون ذوو خبرة وثقافة ومهارة، قادرون على المنافسة، في ظل معايير فنية عالمية للأعلام ورسائله.

8 – الرجع Feedback:

يكمن نجاح الاتصال في مدى استجابة المتلقين للرسائل الإعلامية ولذا فإن معرفة الرجع من المتلقين عامل من عوامل نجاحه. إذ بناء عليه يمكن معرفة حاجات الجمهور واستجاباتهم وبناء على ذلك يمكن تعديل الرسائل وإعادة تصميمها ويتم التعرف على الرجع عن طريق مباشر أو عن طريق البحوث الإعلامية مثل بحوث المستمعين والمشاهدين وبحوث قراء الصحف وقياس الرأي العام.

9– الربط بين النشاط الاتصالي والنشاط الثقافي:

تعزيز دور الإعلام - بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الثقافية والتعليمية - في تثقيف المواطنين وتعريفهم بالتراث الفكري الوطني والقومي والإنساني ونشره، والارتفاع بمستوى التذوق الفني وإشاعة التفكير العلمي والثقافة العلمية لديهم.

وتوعيتهم بما يشهده العالم من تحولات لمواكبة التطورات المعاصرة في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية والمهنية والانفتاح على الثقافات العالمية.

10– تعميق الالتزام و الوعي الوطني والقومي والإنساني:

من أهم مسؤوليات الإعلام والاتصال تعميق الوعي الوطني والقومي والإنساني لدى أفراد الشعب ورفع روحهم المعنوية وتقوية عزيمتهم في تحمل مسؤولياتهم بالمشاركة في إنجازات الوطن وحماية مصالحه وقيمه. ولأن الدولة مسؤولة عن أبنائها حيثما كانوا لذلك تتحمل وسائل الإعلام والاتصال مسؤولية توثيق الصلة بين الأردنيين المقيمين خارج المملكة ووطنهم واطلاعهم على إنجازاته، وتتحمل وسائل الإعلام المختلفة مسؤولية نقل صورة الأردن المشرقة ودوره القومي والإسلامي والدولي.

11– إسهام وسائل الإعلام والاتصال في التنشئة الاجتماعية:

تعزيز دور الإعلام في بناء الأسرة وترابطها باعتبارها الركيزة الأساسية للمجتمع الأردني. ترسيخ قيم المجتمع الأردني المعبر عن أصالة شعبه وصلته بالأمة العربية ودوره في النهضة القومية.

رابعا: السياسة الإعلامية والاتصالية الأردنية على المستوى القومي

يشكل البعد القومي ركيزة أساسية في نظام المملكة وسياستها ولذا كان أخذه في الاعتبار ضمن الممارسات والسياسات الإعلامية الأردنية أمر تحتمه المصالح والأهداف المشتركة قوميا وعقائديا، كما تفرضه الضرورة العملية بما فيها من مصلحة قطرية تحقق تطوير مؤسسات الإعلام والاتصال الأردنية وكوادرها البشرية وقواعدها الفنية وتسهم في تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتعاون العربي والإسلامي.

السياسات الإعلامية الأردنية تأخذ في اعتبارها مجموعة عناصر أساسية في العمل الإعلامي العربي المشترك وهي:

1 - الهوية الثقافية العربية:

يصبح الحديث عن تعزيز الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة التي باتت تطرح إمكانية خلق نمط عالمي موحد أمراً ضرورياً. فالهوية الثقافية قوة فاعلة وديناميكية، تقود إلى تماسك الأمة والحفاظ على كيانها، ودفع عجلة تقدمها والصمود أمام أية قوة أجنبية تحاول السيطرة عليها مادياً أو فكريا .

وتربط بين أبناء الأمة العربية مجموعة من الروابط المشتركة كالقيم والمصالح والروابط الثقافية والروحية واللغوية و التاريخية، مما يجعل دور وسائل الإعلام أساسيا في الحفاظ على الثقافة العربية، وأساسا في تعزيز الهوية الثقافية للأمة بعناصرها المختلفة: من لغة، وثقافة مكتوبة أو شفوية ومن أعراف وعادات، وتقاليد

وعقائد. خاصة أن اللغة العربية تشكل أهم العناصر القادرة على صيانة الشخصية القومية للأمة العربية. وهي المقوم الجامع لها والحاضنة لثقافتها مما يستلزم عدم تعليم اللغات الأجنبية على حسابها، وتقليص استخدام اللهجات المحلية وهيمنتها على بعض البرامج والمحطات التلفزيونية، وذلك لتعميم استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات والاعتناء بها وتطويرها. وفي ظل الصراع الثقافي الدائر الآن، فإن هوية الأمة هي القادرة على التصدي للتيارات التي تسعى إلى تذويب شخصيتها وذلك من خلال تعزيز الانتماء للأمة العربية وبلورة فكر عربي أصيل متفتح على الحضارات المعاصرة وقابل للتفاعل مع الثقافات الأخرى في إطار توازن يحافظ على التراث ويجدده ويدعم عناصر الإبداع والتطوير والتقدم لدى الأمة.(انظر الأسس)

2 ـ شبكات الاتصال والمعلومات والاتصالات العربية المشتركة:

يجب أن تراعي وسائل الإعلام التوجهات السائدة في زمن العولمة بما بات يعرف بالتلاقي Convergence.والآن أضحى تطور شبكات الخدمة الكاملة للاتصال يعتمد على تلاقي جهات عديدة من مزودي المعلومات والمصممين ومصنعي المعدات وبرامج الحاسوب وبناة ومشغلي الشبكات ومستخدميها الذين يزودونها بالمعلومات الذي يعتمد الاتصال فيه على وجود نظام الشبكة Network: وهي قنوات الاتصال التي تقوم بعملية الاتصال لتنقل أنشطة اتصالية عديدة.

وعملية خلق منظومات الحزمة الواسعة المدمجة تقوم على تحالف بين كل تلك الصناعات، ولذا تزداد الجدوى الاقتصادية لشبكات الاتصال والمعلومات والاتصالات بارتباطها بالشبكات العربية المجاورة كالشبكة الفضائية العربية (عربسات). وشبكة الاتصالات الأرضية لحوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى (ميد آراب تل) وإقامة المشروعات الإعلامية والمعلوماتية العربية المشتركة كإنشاء شبكة عربية لقاعدة بيانات مشتركة.

3ـ الصناعات الإعلامية العربية المشتركة:

تتطلب الصناعات الإعلامية والمعلوماتية الأردنية كي تنجح اقتصاديا استثمارات ضخمة، وكوادر فنية متخصصة، وضمان سوق كبير، وتوزيع مستقر لا يخضع للعوامل السياسية، ولا يمكن تحقيق ذلك قطريا سواء كان ذلك في حقل المعلوماتية أو الإنتاج التليفزيوني أو صناعة السينما أو تصنيع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أو إنتاج المواد اللازمة لأشرطة الفيديو أو غير ذلك .

ولذا لا بد من تشجيع عقد اتفاقيات للتعاون الثنائي والإقليمي والعربي في مجال الإعلام والاتصال، في مجال تبادل المعلومات والبرامج وتبادل الخبرات وفي مجال الإنتاج البرامجي المشترك بين هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية والفضائيات

في الوطن العربي. لابد إذن من النظر في العمل الإعلامي على المستوى القومي بطريقة تكاملية وتعاون مشترك إذا أردنا أن ننجح اقتصاديا في السوق الإعلامي .

4 ـ مؤسسات التدريب والبحوث المشتركة:

تتطلب الكوادر الأردنية العاملة في الصناعات الإعلامية المعلوماتية الأردنية التدريب المستمر وتطوير المهارات. وكي تتحقق أقصى درجات الفائدة بأقل التكاليف وبأفضل المهارات والخبرات لا بد من المشاركة في مجالات التدريب الصحفي والإذاعي والسينمائي والمعلوماتي على المستوى العربي والإسلامي، وهذا يستلزم سرعة إنجاز معهد التدريب الإعلامي الأردني، والإفادة من المؤسسات التدريبية المشتركة والعمل على دعمها ورفدها بالخبرات الأردنية الكفؤة بحيث يكون لها حضورها الفاعل والمتميز ، مثل المركز العربي للتدريب الإذاعي التابع لاتحاد إذاعات الدول العربية في دمشق، ومعهد التدريب الصحفي التابع لاتحاد الصحفيين العرب في بغداد ، والمركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين.

5 ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات العربية الإعلامية:

تتطلب الصناعات الإعلامية والاتصال والمعلوماتية الأردنية الحضور الدائم في المؤسسات والمنظمات القومية والعالمية بحيث يكون لها حضورها الفاعل والمتميز في المؤسسات والمنظمات والاتحادات العربية العاملة في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية ،مثل القمر الصناعي العربي (عرب سات) اتحاد الإذاعات العربية واتحاد الصحفيين العرب ، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية العربية مثل جهاز تليفزيون الخليج ومؤسسة الإنتاج التليفزيوني المشترك لدول الخليج العربي ووكالة أنباء الخليج ومركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج. ومراكز التبادل الأخباري التليفزيوني العربية. والعمل على تفعيل شبكات الربط الأرضية التي اكتملت. وتفعيل المشاريع القومية المقترحة مثل مشروع إنشاء مؤسسة للإنتاج التليفزيوني المشترك لتغذية عمليات التبادل عبر الشبكة الفضائية العربية، و إقامة صناعة ورق الصحف بالمنطقة، وإنشاء مركز قومي للبحوث الإعلامية وتوثيقها وإتاحتها عبر الإنترنت .

6 ـ سياسة عربية إعلامية خارجية مشتركة:

الإعلام العربي الخارجي المشترك ضرورة تحتمه المصلحة المحلية والقومية. وبعد أحداث 11 سبتمبرفي الولايات المتحدة والهجمة الإعلامية الشرسة التي استهدفت – ولاتزال – العرب والمسلمين والإسلام، وعملت على تشويه صورتهم، وتشويه نضالهم الوطني المشروع في فلسطين، أصبح هناك مصلحة قطرية وقومية لإيجاد سياسة عربية إعلامية خارجية مشتركة واضحة من حيث أهدافها ومجالاتها الجغرافية والمؤسسات التي ستنفذها . والعمل على وضع خطة عمل عربية مشتركة للإعلام الخارجي، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيقها، ودعم

وإنشاء مكاتب إعلامية خارجية مشتركة للإعلام الخارجي وإنشاء مكاتب لوكالات الأنباء العربية وإنشاء محطة فضائية مشتركة لمخاطبة الجمهور الأجنبي.

7- قيام نظام عربي للإعلام والاتصال:

تتجاوز السياسة الإعلامية العربية المشتركة القضايا القطرية لكل دولة عربية لتركز على بناء ((نظام عربي إعلامي)) يهتم بالمصالح القومية العليا المرتبطة بالتوعية بالقضايا القومية مثل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان والعراق ووحدة الوطن العربي وأمنه القومي، وقضايا التنمية العربية المستدامة والشاملة.

هدف قيام نظام عربي للإعلام والاتصال ضمان التدفق الحر والمتوازن للأنباء والمعلومات بين الأمم، وربط الحرية الإعلامية بالمسؤولية الاجتماعية وحمايتها، واحترام الخصوصيات الثقافية والقومية لجميع الشعوب، ومكافحة مشاريع الهيمنة والغزو الثقافي واحترام مبدأ تعدد اللغات وثقافة الأقليات، ودعم التعاون الدولي - خاصة مع البلدان الإسلامية والإفريقية وبلدان العالم الثالث - القائم على العدل والمساواة، والدعوة لاحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، والعمل من أجل الحق والحرية والسلام، ومواجهة الصهيونية وكشف زيف ديمقراطيتها وسياستها العنصرية ونشاطاتها الدعائية المضللة.

8 - التشريعات الإعلامية العربية:

الوصول إلى تشريعات عربية إعلامية موحدة هو طموح يجب أن نسعى إليه على الرغم من أن التشريعات الإعلامية العربية كثيرة ولا ينتظمها قانون واحد، وهي عرضة للتعديلات المستمرة. سواء ما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بالمضمون، أو تلك التي تنظم عمل المؤسسات الإعلامية وإداراتها وتحدد حقوقها وواجباتها، أو التشريعات المرتبطة بالمهنة وبأخلاقها مثل التشريعات التي تنظم الجمعيات والنقابات الإعلامية مثل النقابات الصحفية.

السعي نحو إصدار قوانين عربية إعلامية معلوماتية جديدة يصبح أمراً ضرورياً نتيجة للتطور الهائل في مجال الإعلام الإلكتروني والتشريعات الدولية الحديثة التي رافقته بما يتعلق بقرصنة المعلومات الإلكترونية واقتحام المواقع وعدم القدرة على رقابتها، وكذلك في ظل تعدد الفضائيات العربية والأجنبية التي بات الإنسان العربي قادراً على استقبالها بدون قدرة الحكومات على حجبها عنه، وكذلك في ظل الإمكانيات الهائلة التي أصبحت من خصائص الهواتف الجوالة من حيث استقبالها للإذاعة والتلفزيون والإنترنت. وبحيث توفر التشريعات الجديدة المرونة اللازمة للمؤسسات الإعلامية والاتصالية والمعلوماتية مما يسمح بحرية الرأي والوصول إلى المعلومات وتدفقها ونقلها بحرية تامة . إعادة النظر في قواعد الرقابة ووسائلها المعمول بها في الأقطار العربية المختلفة، على الأخص بالنسبة للمواد الإعلامية الواردة من الأقطار العربية الأخرى، بحيث لا تعيق التدفق او تعطل وصول المواد الإعلامية في الوقت المناسب.

- تنفيذ عدد من المشروعات في مجال الإرسال الإذاعي بما يضمن وصول الرسالة الإعلامية لكافة تجمعات خاصة في المناطق النائية.
- الاهتمام بإنشاء إذاعات محلية إلى جانب الإذاعات الإقليمية القائمة حاليا على أساس أن الأولى تمثل إضافة هامة تحقق وصول الإعلام للمواطن في بيئته المحلية الخاصة.
- التأكد من جدوى استخدام أية تكنولوجيا اتصالية جديدة وعلى أن يكون استخدامها اقتصاديا بحيث تحقق أقصى استفادة ممكنة وبأقل تكاليف متاحة.

خامسا: السياسة الإعلامية والاتصالية الأردنية على المستوى الدولي.

يتحمل الإعلام والاتصال في الأردن مع الدول العربية الأخرى مسؤولية إبراز الصورة المشرقة للإنسان العربي وحضارة الأمة العربية ومساهمتها في بناء الحضارة الإنسانية، ويأخذ هذا الدور أبعادا مختلفة من خلال التعاون دوليا مع البلدان الأخرى، وخصوصا دول العالم الإسلامي والدول الأفريقية و دول العالم الثالث، التي تلتقي معها في أكثر من مجال وخصوصا في مجال مقاومة الهيمنة الاقتصادية والفكرية الثقافية والصهيونية والعنصرية. ولذا يجب مراعاة العمل الإعلامي في الميادين التالية

1- العمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية، وتأكيد قيمها الروحية والفكرية الإنسانية والمتسامحة في مواجهة الصورة السلبية والمشوهة للعرب وللإسلام والعالم الإسلامي.
2- تعزيز التضامن العربي – الإسلامي، والمساهمة بفاعلية في المؤسسات الإسلامية الإعلامية والثقافية المشتركة، لدعم وتطوير تراثنا المشترك، ومقاومة مخاطر الغزو الثقافي الذي تواجهه.
3- تعزيز التضامن العربي الأفريقي، والمساهمة بفاعلية في المؤسسات العربية-الأفريقية الإعلامية والثقافية المشتركة بالتعاون مع الول العربية المشاركة في عضوية منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي للوصول إلى علاقات متبادلة تقوم على الثقة والمصالح المتبادلة وتعميقها، وتعزيز الشعور بالمصير المشترك في ظل العولمة والتكتلات الإقليمية الكبيرة.
4- تعزيز التعاون مع البلدان النامية، وفهم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية، وإيصال الثقافة العربية إلى شعوبها، والافادة من تجاربها، وتبادل الخبرات معها، ودعم قضاياها الوطنية العادلة، والوصول إلى علاقات متبادلة تقوم على الثقة والمصالح المتبادلة وتعميقها، وتعزيز الشعور بالمصير المشترك، في ظل العولمة والتكتلات الإقليمية الكبيرة.
5- تعزيز التعاون مع شعوب العالم، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والعدل والسلام واحترام سيادتها وحقوقها، ولما فيه من مصالح مشتركة، وخير للحضارة الإنسانية، وبما يحقق التفاهم بين الشعوب ويعزز تعاونها في سبيل التقدم والتنمية.

6- التأكيد على أهمية ممارسة الإعلام والاتصال في الأردن في سياق تنسيقي ومتعاون مع النظام العربي للإعلام والاتصال، والنظام العالمي للإعلام والاتصال.
7- نقل تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا عقد الاتفاقات مع الشركات العالمية في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، بما يتيح الحصول على أحدث مبتكرات تكنولوجيا الاتصال، وبشروط تفضيلية وتنويع مصادر تكنولوجيا الاتصال المستحدثة.
8- العمل على توفير مصادر التمويل الكافية من المؤسسات الدولية لتحقيق هدف تنمية الإعلام الأردني.